

الفصل الثاني

حرية الجهر بالأسى

« ١ » كيف تدرك معنى الحرية

كل فرد يريد ويرجو ويفكر ويعمل ولكن من المستحيل القول بأنه يكون مستقلاً في هذا كله عما يحيط به . هو يريد ولكن ارادته الوقتية التي يكون أول ظهورها في شكل خاطر تختلف كثيراً عن ارادته الحقة التي يهذبها التفكير والنقد وحكم الظروف . تتمثل له الرغبة فيريد تحقيقها كما هي ولكن لا يثبت أن يفكر في النتائج فينقد بفكره ما خطر بباله ودار بخلافه فيعدل تلك الرغبة قليلاً أو كثيراً فإذا ما أقدم على التنفيذ استوقفه هنية النقد أو عدم الامكان فيضطر الى تعديل رغبته بما لا يستثير النقد الحق . فإذا ما وضع الخطة للمضي في سبيله اعترضته رغبات الغير وآمال الغير ومجهود الغير وهنا تتقابل الرغبات فيعدل بعضها بعضاً سواء كان ذلك بالاتفاق الضمني أو الصريح أو بالارادة المشتركة وأعني بها ارادة الدولة أو ما نطلق عليه اسم القانون . فإذا بحثنا في الحرية فلا يصح أن نتصور فرداً مجرداً عن طبيعة الاجتماع كان له يوماً ما وجود غير اجتماعي وأن هذا الاجتماع طارئاً طرأ عليه فانتقص من حريته وانما

يجب استناداً الى ما قررناه هنا وفي ككامتنا التمهيدية — اعتبار الروح الاجتماعية في الانسان مقترنة بوجوده الفردي وأن هذه الروح كائن ينمو ويتطور ليبلغ ما في طبيعة الانسان من رقى . اذن تعديل الرغبة التي تكون في شكل خاطر لدى أول سنوحها ليس في الحقيقة تقييداً وانما هو في الواقع تطور ورقى بها وتحويلها من طريق ارادة الفرد الى ملتقى الارادات أو ارادة الجماعة باعتبارها كلاً غير قابل للتجزئة أو كما قال الاستاذ « برنار بوزنكيه » امتداد ارادة الفرد لتصير ارادة الجماعة

ان قوى الفرد بما فيها قوة الادراك محدودة بالقياس الى قوة الجماعة فالقاضي والمحامي والطبيب والكاتب لو أمكن أن يعملوا غير متأثرين بما يستمدون من علم من عداهم لا يمكن أن يعملوا الا عملاً ناقصاً . فاذا طرحت قضية من تلك القضايا المعقدة ذات الأوجه المختلفة أمام قاض أمكنه أن يكون عنها رأياً لأول وهلة . لكن احاطته بكل وجوه الرأي فيها وبكل تفاصيلها ووقائعها والمأمه بكل النقط القانونية ذات العلاقة بها لا تتم الا اذا سمع دفاع الطرفين واستبان أوجه نظرهما وقد تكون نتيجة الاستئناس بأرائهم سبباً في تعديل رأيه قليلاً أو كثيراً لأن القاضي لا يمكن أن يلم في وقت محدود معين بجميع النقط القانونية وبجميع الظروف المحيطة بها فنقطة من هنا وظرف من هناك وواقعة من هنا وفكرة من هناك تساعد على تكوين رأى يكون أقرب الى الصواب على كل حال . واذا كان القاضي وهو مثال الدقة في الحكم والبحث بحكم نشأته وتخصصه يتأثر حتماً — « وفي سبيل المصلحة العامة » بالتقاء أفكاره

بأنفسكار الغير وآرائه فما بالاك بالفرد المادى

إن قيام الدولة أول ضمان لاتساع الحرية وحمايتها . نعم إن قيام الدولة يزيد فى الحرية وينمىها — ولا يبقها فقط كما هى كما قال زوسو — ولكن يدرك القارئ ذلك بسهولة ينظر معى فى حبس المجرمين مثلاً . انتصو قرية ظهر بها مجرم عكر صفو الأمن وبعث الرعب فى قلوب السكان وهدد أهل القرية فى أموالهم وأنفسهم أفلا يرى القارئ القرويين يفقدون الكثير من حريتهم فلا يغدون ويروحون الا بحساب مقرون بالخوف والفرع ؟ فإذا مازج الشقى فى السجن ألا ترى الأمن والطمانينة يعودان الى القرويين فيغدون ويروحون وهم أكثر حرية وأنعم بالآ ؟ وإذا علمنا هذا أفلا تكون قيود القانون ضمان الحرية وغذاءها ؟ لقد نقش بعض الأقدمين على ما يوضع بأيدي المجرمين من القيود اسم الحرية فما أصدق الدلالة وأبلغ التعبير

الحرية بمعناها الحرفى انعدام القيود . وقد أبنا أن هذا مما لا يمكن تحقيقه فى عالمنا الاجتماعى هذا وعرفناها بما يتفق مع رأينا فيما يسمى بحقوق الانسان . ونرى فيما وضعه لها أحد كتاب الاجتماع من أنها فى «أن يكون المرء نفسه» أبلغ تعريف . ولكن كيف يكون المرء نفسه ؟ لن يكون المرء نفسه حقيقة الا اذا كان فى امكانه الوصول الى ما يريد حقيقة لا ما يظن أنه رغبته . ولا يمكن الفرد بنفسه أن يدرك حاجته الحقة ولا رغبته الحقة بل الوسيلة الى ذلك أن يأتلف ويمتزج بالمجموع فيكون من مجموع الارادات ارادة عامة تدرك مصلحة المجموع ورغبته الحقة .

والشكل (مجموع الأجزاء) يكون أقوى وأقدر على تحقيق الرغبة العامة إذا كانت الارادات الجزئية قوية وهذه تكون أقوى ما يمكن إذا كانت القوى الضائعة بعملية تعديل الارادات الجزئية أقل ما يمكن ولن يكون هذا الا بترقية التربية واتساع الصدور للنقد ورقية .

« ب » متى يكونه لنا رأى شخصى

وماذا نعنى بالقيود ؟ نعنى بها تسلط قوة خارجية على العقل تفقده سلطة تحريك اعضاء الجسم^(١) . وقد يكون من السهل التحرر من قيود الغير بمقاومة قواه المادية لظهورها وامكان لمسها . لكن هناك قوة داخلية فيما بين المرء ونفسه تتسلط على عقله فتفقده سلطانه على جسمه ولا بد من التخلص منها اذا أردنا تحرير نفوسنا من القيود . وتربية الارادة ورياضة النفس على الخضوع لحكم العقل هو الخطوة الاولى فى سبيل التحرر أما الخطوة الثانية فهي المعرفة .

قلنا أن رغبات المرء تكون أول ما تبدو فى شكل خاطر وتحويل هذا الخاطر المحلق الى رغبة ثابتة يستلزم شيئاً من المعرفة والدراسة فان العلم يقوى ملكة التمييز وهذه تضعف من حالة الشك ومتى ضعفت حالة الشك فى المرء لبست أعماله ثوب العزم والاقدام فيقطع بالرأى ويمضى فى العمل من غير تردد ولا تهيب . ومن التناقض أن يطلب المرء التحرر من قيود الغير المادية فى حين أنه عبد آراء الغير أو عبد شهوات وعادات مردولة ضارة .

(١) التعريف لبرنار بوزنكيه

والنقد من العناصر الأولى المهذبة لارادة الفرد ولكي ننتقد يجب أن يكون لنا رأى شخصى ولكي يكون لنا رأى شخصى ينبغى أن لا يسيطر عقلنا على أهوائنا وشهواتنا وأن نكون قادرين القدرة كلها على تحطيم قيود العادة وأن لا نكون عبيداً لآراء الغير فنحنى شخصياتنا فى شخصية أى فرد آخر مهما سميت مكانته ومهما عظم احترامنا وتقديرنا له . أجل لن يكون انسان جديراً بهذا الاسم النبيل قبل أن يكون قادراً على هذا كله .

إن السكر ولعب القمار والانغماس فى اللذات الدنيئة بسائر انواعها نتيجة تقييد العقول بقيود تلك العادات ولم تخضع لها العقول الا بعد أن تهاون صاحبها ابتداء فى مقاومة هواه وتحكيم عقله . وعندنا أنه مهما كان السكر أو هوى القمار أو المنغمس فى حمأة الرذائل الاخرى عالماً فان فى عدم ادراكه ما يتعرض له من النتائج المهلكة طعناً لا ينقض فى صحة عامه . ان العقل أعظم قوى الانسان المحركة فاختلفاؤه وراء الأهواء والشهوات اختفاء لهذه القوى وسيل الى الدمار والهلاك

حدثنى بعض القرويين أنه بينما كان يجمع محصول الذرة فى حقله اذ قصده غريب يركب حملاً . فلما وقف القروى ليستقبله اذ بذلك القادم قد سقط على الأرض لا يبدى حراكاً كأنه قد مات . ولم يكده صاحب الحقل يفيق من ذهوله حتى بدت من الغريب اشارة أدرك منها القروى بصعوبة أنه يطالب شيئاً من القهوة فأرسل احدى بناته وأحضرت بناتاً وأوقد النار وقدم لضيغه القهوة . فما هو إلا أن شربها مع

قليل من الأفيون كان يحمله حتى بدأ يسترد قواه وماهى الا دقائق قليلة حتى تحول ذلك المخلوق الى نديم ظريف .

ذاك سلطان الأفيون قد جعل الرجل يعجز حتى عن النهوض على قدميه . ولئن كان سلطان السكر والقمار وأمثالها يختلف من حيث الشدة والاعراض فانه لا يختلف في النوع فهو في كل ذلك خضوع العقل لهذه الشهوات الدنيئة أو استعبادها له . وكيف ينتظر من شخص غير متوازن القوى أن يعمل عملاً خارجاً مستقلاً فعلاً في سبيل التحرر من قيود الغير بعزم وتصميم واقدام ؟ كيف يستطيع الجندي أداء واجبه وهو تحت سلطان أمثال تلك العادات وكيف يستطيع القاضي أن يحكم بين الناس بالعدل اذا كان عبداً لمثل تلك الشهوات وكيف يقوى السياسى على اداء واجبه اذا ساطت عليه قوة هذه المؤثرات وأضعفت عقله ؟ الواقع أن الشرفيين عامة وحكامهم خاصة انحطوا ونزلوا من سماء مجد ثم باستسلامهم لأمثال تلك العادات فكان استعباد شهواتهم لهم أول الخطى في سبيل خضوعهم التام لسلطان الغير .

فاسكى يكون لنا رأى شخصى يجب أن يكون هذا الرأى من املاء العقل لا الشهوات والعواطف — يجب أن يسيطر العقل على جميع قوانا . ان الفرد عامل في ذاته له أثره وقوته . لكنه ان سمح لنفسه بالتفكير في حيز ضيق محدود بما يرى الغير فقد خان مصلحة الجماعة بحبس قوته الذاتية المفكرة عنهم وكان في عيشته طفلاً وعالة عليها فالتفكير الحر أول ما يجب أن يتصف به الانسان واذا لم تفكر تفكيراً حراً « فلسنا أنفسنا » بل لسنا

شيئاً ذا قيمة في هذا العالم الاجتماعي المرتكز على قوة العقل المتحرك بها
مادمننا قد اكتنفينا بالتسليم بما يرى الغير بلا بحث ولا نظر
من الجوهرى أن نعمل جميعاً وألا تكون أعمالنا مجرد خواطر .
نعم من المصلحة بل من الضروري أن تتقارب أوجه النظر وانما لا يصح
أن يغرينا على هذا الجمود والتسليم من غير نظر بما يرى من نجلهم
ونحترمهم ونعتبرهم ونعتقد فيهم أصالة الرأى فان الاحاطة بكل أوجه
الصواب في ظرف معين أو فترة معينة لا يمكن أن يؤتاها فرداً واحداً
مهما كانت مكانته من سعة العلم وبعد النظر لكن لحظة من هذا ولحظة من
هناك وفكرة من هذا ورأى من ذاك تكون مزيجاً يكون أقرب الى
الحقيقة على كل حال من رأى الفرد مهما كانت قوة ادراكه . ان العقل
ككل الأعضاء ينمو ويتطور بالاستعمال . فاذا لم نستعمله — ونحن
لا نستعمله اذا تابنا خطوات الغير بلا نظر فلن ينمو النمو اللازم . واذا
كان في حالة جمود فلن يكون بحالة يستطيع صاحبه فيها التمييز اللازم
للقدر الذى لا نستقيم بدونه الحياة الاجتماعية . واذا ذكرت النقد فاني
أعنى نقد الذات ونقد الغير على حد سواء

« > » تسوية القبول

لكل انسان أن يفكر ويظهر برأيه ولو خالف الناس جميعاً دون أن
تكون المخالفة لذاتها مسوغاً للحجر على الجهر بالرأى . لكن الناس نشؤوا
على التذرع بشتى الوسائل لمصادرة آراء الغير اذا اعترضت آراءهم أو وقفت

عائلاً بينهم وبين مطامعهم وغاياتهم . وضمت قوة الحكام المستبدين ودعاة الزعامة الروحية من أقدم المصور قيوداً أُمليَ بعضها الاخلاص وأُمليَ جانبها الغرور والاعتساف في استخدام السلطة وتناقلتها الأجيال وتداولها المصالحون بالتعديل حيناً وبالهدم حيناً وبالغناية والوقاية أحياناً أخرى وواجب المصلحين في كل زمان ومكان امتحانها وتحديدتها وتكسير غير اللازم منها واعداد الناس لآباء ما لا تقتضيه مصالحة الجماعة وحضهم على قبول اللازم منها .

يجب أن ندرك أنه لا بد من قيود لاتقاء الفوضى والضمان الحرية ضماناً أوفى . لكن من الحق أن نقبل أو نضع قيوداً ما لم تكن في سبيل المصالحة العامة خاضعة لرقابة القضاء ونقرر من غير تردد ولا توان أنه لا يصح مصادرة رأى من غير مناقشة صاحبه وسماع حجته

كل ما يمكن أن يقال أن الآراء تصادر لأن القائل بذلك يرى غيرها وحب الاستئثار يستحشبه على استبعاد ما يراحم أراءه ، أو لأنه يعتقد فسادها فيدفعه الاخلاص للصالح العام الى العمل على محوها ، أو لأنه يؤمن بضررها بالجماعة اذا ما ظهرت فيصادرها دفعاً للضرر . وظاهر أن التعليل الأول غير جدير بالمناقشة وقبل مناقشة الآخرين نرى البحث أولاً في ماهية فساد الرأى وثانياً في نوع الضرر ومداه من الوجهة الاجتماعية .

فساد الرأى هو مخالفته للحقيقة المطلقة . ولما كانت الحقيقة واحدة لا تتجزأ كان الحكم قطعاً بصواب رأى أو مطابقته للحقيقة يستلزم الجزم

بفساد أو بطلان ماعداد من الآراء فهل هذا ممكن فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية ؟ بكل أسف لا . ان المسائل الاجتماعية والسياسية مكونة من عوامل لا تكاد تدخل تحت حصر وهي لتعددتها وتعقدتها واشتباكها وعدم ثباتها غير خاضعة لحساب دقيق كالمسائل الرياضية والطبيعية والكيميائية . من السهل أن ثابت أن $٥٠ \times ٥٠ = ٢٥٠٠$ ومن الهين أن نثبت أن تسخين كمية من الماء في وعاء مكشوف ينتج عنه تبخر الماء برمته وأنا اذا أحرقتنا قطعة من الفحم فلا بد أن تستحيل رماداً . لكننا لا نستطيع أن نحسب بالدقة مقدار ارتفاع سعر القطن ببورصة الاسكندرية بتدخل الحكومة المصرية في السوق مشترية . هذه أمور بسيطة تظهر جلياً للفرد العادى فما سبب هذا الخلاف في دقة التقدير ؟ السبب أننا فى المسائل الرياضية والطبيعية والكيميائية نعمل بقوانين ثابتة أو يمكن جعلها ثابتة وبكميات يمكن تحديدها بدقة بينما نحن مضطرون فى المسائل الاجتماعية والسياسية الى التعامل بالنفوس البشرية وهي عوامل لا يمكن تحديدها وضبطها بصفة قاطعة بل كثيراً ما نضطر للعمل وليست لدينا كل العوامل اللازمة لدقة الحساب

يمكن توقع ارتفاع سعر القطن اذا تدخلت الحكومة ولكن هذا لا يمكن الجزم به ومن باب أولى لا يمكن تعيين مقدار الزيادة فى كل قنطار بالمليم . ذلك لأن ثمن القطن فى الأحوال الاعتيادية لا يتوقف على الموجود منه بالسوق فقط بل على طلبات المعامل والمشتريين وعلى مقدار مايستهلك من المصنوع منه وعلى اجور النقل والعمال وأحوال هؤلاء

النفسية وعلى الحالة الاقتصادية العامة في البلاد التي تشتريه والتي تستهلكه مصنوعا وعلى كثير من العوامل الأخرى وجلها لا يمكن حسابه بالدقة لأنها غير خاضعة لنا ولا قابلة للحساب الدقيق. وإذا كان هذا حال أبسط المسائل الاجتماعية فكيف يمكن الجزم بصحة هذا الرأي وبطلان ذلك لدرجة تبيح مصادرة ما عدا ما نراه صوابا

بدهى أن هذا الجزم غير ممكن. وإذا كان هذا صحيحا فمن الغرور المخيف مصادرة الآراء لمجرد مخالفتها لآرائنا أو لمجرد أننا نعتقد خطأها مادامت متعلقة بمسألة اجتماعية. لكن من الجهة الأخرى يحق لنا بل يجب علينا أن ننظر ونبحث فيما يتعلق بهذه الشؤون وأن نسعى غاية الجهد في إرضاء ضمائرنا ولهذا حق علينا النظر في كل رأي يخالف آراءنا والعمل على إصلاحه أو إصلاح آرائنا بما نستطيع من وسائل. أما ادعاء العصمة والأصرار على التمسك بالرأي فهو ضرب من الزهو والغرور.

أجل أن القائلين بمصادرة ما لا يتفق ورأي الغالبية مهما كانت وسيلة مصادرته إنما يقولون بالعصمة من الخطأ من حيث لا يشعرون كذلك من يصادرون الآراء الجديدة لمخالفتها للآراء المقررة. وإذا لم يكن هؤلاء يقولون بالعصمة من الخطأ فعلى أي أساس يقطعون بصواب آرائهم وفساد آراء مخالفيهم؟ ليست العصمة من صفات البشر ولم تختص الطبيعة بسداد الرأي فريتمًا من الناس دون فريق ولا جيلا دون جيل فمن الحق إذن أن يدعى فرد أو فريق من الناس العصمة من الخطأ بالأصرار على رأيه ومخالفة ما يعارضه دون نظر ولا بحث فيه. من الجوهرى

أن نحكم على كل ما يقع تحت حسنا أو يصادفنا ولكن من الاعتساف الحكم عليه دون بحث ونظر نزيهين . ولن يكون بحثنا وافيًا إلا إذا نجحنا لأنكبر حد في رؤية الآراء من وجهات نظر أصحابها ولن يتأتى ذلك إلا إذا أتيحت لهم فرصة عرضها وتقليبها على كل وجوهها وامكانهم من الدفاع عنها وهذا غير ميسور إلا إذا قررنا حرية الجهر بالرأى بأوسع ماتحتمله الحياة الاجتماعية .

ان انعاش الجماعة وانهاضها خير وسيلة لنهضة الأفراد وانتعاشهم فاذا أدركنا هذا هان علينا أن نضحى بالأناية العمياء وبالشهرة وبارضاء شهوات الانتقام وبالفوز الشخصى المؤقت فى سبيل المصلحة العامة . من الممكن أن يكون الاجاج فى الرأى لمصلحة ذاتية للاحقية ولا فى سبيلها ولكن الغالب فى الجماعات الراقية أن الاصرار على الرأى كثيرًا ما يكون نتيجة سوء تفاهم وعجز عن ادراك وجهة نظر الغير ومقصده فاذا أزيل سوء التفاهم استطعنا توفير كثير من القوى الضائعة بالاحتكاك الشديد والعنت وكان الوصول الى أقرب ما يمكن من الحقيقة ميسورًا دون أن تكون هناك أسباب لأينار الصدور واذكاء نار الحقد والبغضاء . ولن يكون هذا إلا باتساع الصدور للنقد وتبادل الآراء بحرية تامة .

زعموا أن ستة من العميان سمعوا بقرب مرور أحد الفيلة فالتمسوا من صاحبه أن يتيح لهم فرصة تعرفه من طريق لمسه . فلما تقدم الحيوان تقدم أولهم ولمسه وكان ماوقع عليه لمسه خرطوم الفيل فصاح قائلًا حقًا ان الفيل يشبه الثعبان العظيم . ثم تقدم الثانى الى الحيوان ولمس أحد ناياه

فقال ساخراً مخاطباً سابقه ماذا دهالك إنه يشبه الحربة !! ثم تقدم الثالث
واتفق أنه لمس إحدى أذنيه فضحك وقال يالكما من أبلهين ان الفيل
يشبه المروحة !! حينئذ تقدم الرابع وقد راعه خصام زملائه وأراد أن
يحسم النزاع ويقطع الشك باليقين فلما وقعت يده على ذنبه قال هادئاً
هونوا عليكم فقد أتيتكم بالخبر اليقين ان الفيل يشبه حبلاً !! فتقدم الخامس
وقد عيل صبره ولمس الفيل وتصادف أن أوقع الحظ حسه على رجل الفيل
فصاح ساخطاً يالبله !! انه أشبه شيء بجذع الشجرة !! حينئذ تقدم
سادسهم وقد كاد الغيظ يخنقه واندفع الى الحيوان العظيم فأحس كبر جرمه
فمد ذراعه عن آخرها وصاح متهكماً ما أجهلكم انه يا اخواني يشبه الحائط
لا أقل ولا أكثر !!

تلك صورة من صور حكماء الماضى صوروا بها حظ الناس من
الوصول الى حقائق الكون . فهم لا يصلون الى الكثير ولكنهم لغروهم
يتوهمون أنه ليس بعد علمهم علم فيتهمون بلا بحث آراء من عداهم ولو
عاهوا أن الحقائق يكمل بعضها بعضاً خلفوا من غلوائهم ولوصلوا الى
أقرب ما يمكن من الحقيقة بالتفاهم والمناظرة .

ومن سوء السياسة محاولة خنق الآراء لأن هذا يقتل الشخصية ويبذر
بذور التدمير ويسوق الى طرق الدمار . لم نسمع أن اطلاق حرية ابداء الرأي
فى المسائل العامة قد أنتج نتائج سيئة بل انا على النقيض نلاحظ أن البلاد
التي تطلق العنان للآراء ترقى رقياً مطرداً وتسير بخطى ثابتة واسعة الى الأمام .
وليس هذا غريباً فحب الفوز لدى الأفراد يدفع كل فريق الى كد الذهن

واجتهاد الخاطر لاقامة الأدلة على صواب رأيه . وكلما كان مجال الحرية واسعاً كانت الحماسة للبحث شديدة وكان كسب المجتمع من المباداة عظيماً . ومما يؤيد مذهبنا في هذه النقطة أن أحد المناضلين في الانتخابات الانجليزية العامة التي فازت فيها حكومة من العمال لأول مرة بلغ به التحمس درجة استرسل معها في الخطابة وشرح برنامجه ووجهة نظره ونقد آراء مخالفيه حتى خر صريعاً . انا ونحن نكتب هذه السطور نجهل أى تفصيل عن أخلاق الرجل وآرائه السياسية غير أننا مع ذلك نجزم بأخلاصه لمذهبه على الأقل وغيرته عليه واهتمامه للمصلحة العامة ونستخلص من الحادث التاريخي أنه لولا وجود آراء معارضة قائمة حية نشطة تستحثه على السعي والجد والتفكير والنضال لما وصلت به الحماسة الى تلك الدرجة . قد يكون متطرفاً في الانتصار لرأيه ولكننا نستخرج من الحادث دليلاً على صحة ما نذهب اليه وهو أن اختلاف الآراء ووجود المناصرين لآرائهم باخلاص ووجود من يحرك حماسهم ويستثير جهودهم يدعوا الى نشاط البحث والتفكير وحياة المبادئ حياة دائمة . ومن رأينا أن أول أسباب رقى الأمة الانجليزية على ما بها من احترام للتقاليد قد يشتبه بالجمود هو تقرير حرية القول والجهر بالرأى وحرية العمل . وعلى النقيض من ذلك كان تأخر الشعوب الشرقية وانحطاطها نتيجة محاربة حرية الرأى بشتى الوسائل تلك المحاربة التي ساقتها الى تلك الحالة المخجلة من الضعف والاستكانة والاستسلام حتى لأصبح الشعور بالكرامة القومية في الصين والهند ومصر مثلاً لا يحتمل اذا قيس بمثله في الولايات المتحدة الامريكية

وانجلترا وفرنسا .

دار بحثنا الآن على قاعدة أن الحقيقة المطلقة في المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لا يمكن تقريرها بالدقة وأنه لذلك لا يكون من الصواب مصادرة آراء الغير والحجر عليها لمجرد أنا نراها مخالفة لآرائنا وبعبارة أخرى كان بحثنا دائراً حول احتمال صواب الرأي الذي نعمل على مصادرته . لكننا نخطو خطوة جريئة ونسلم بأن رأينا هو الصواب والرأي المعارض باطل يقيناً فهل من المصلحة العامة خنق الآراء المعارضة ؟ نظن أن لا

خير للعالم بلاريب أن تسود الآراء السديدة . لكن الرأي الراكذ كالماء الراكذ اذا مر عليه زمن بلا حركة فسد . وليس أعمل على بقاء الآراء حية قوية فتية أكثر من التقائها بآراء وعقائد تتعارض معها ، فتنازع البقاء أعظم منشط . ان حب الفوز احدى غرائز الانسان . فظهور رأى معارض يدفع أصحاب الرأي الآخر الى اجهاد الفكر وكد الذهن لتعزيز آرائهم فاذا كانت صحيحة مقبولة ازدادت قوة . أما اذا أمّن أصحاب الآراء المناهضة والمزاحمة فلا يتعهدونها بالتقوية ولا يبحثون فيها ولا في غيرها ويتركونها تعيش هادئة يأخذها الخلف عن السلف قضية مسالمة وتضعف حتى تصير عقيدة ميتة . فنحن حتى على فرض امكان تقرير الحقيقة المطلقة وهو فرض بعيد التحقيق كما رأينا في المسائل الاجتماعية نخرج على أنه ليس من المصلحة في شيء أن تتلاشى المعارضة ولو لم تكن مؤسسة على أساس مكين

لكن الواقع أن الحقيقة المطلقة في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يمكن الوصول إليها بالدقة وبصفة قاطعة . ومن رأينا أن الوسيلة الوحيدة للوصول الى أقرب ما يمكن الى الحقيقة انما هي المناظرة والمذاكرة والمشاركة بين الآراء وهذا لا يكون الا بتقرير مبدأ حرية الجهر بالرأى

لسنا ندعو الى التسليم برأى الغير ولا نوحى بعدم الاعتماد على النفس فعاذ الله أن تفكر في ذلك . كذلك لا نقلل من شأن القدوة ولكننا نقرر أن البحث على كل حال قبل اعتناق المذهب أو الأخذ بوجهة النظر أمر يتفق مع الكرامة الانسانية وأن التسليم الأعمى ينافيها . من الاجرام الأدبي أن نقول بأهمال أشخاصنا وأوجه نظرنا ولكننا ندعو الى عدم الغلو في تقديرها واتهام آراء الغير ومقاصده جزافاً سيما في المسائل الاجتماعية والسياسية . كثيراً ما يختلف المرء مع مناظره فيبدو له كأن آراء ذلك الغير فاسدة ان لم يظنها ظاهرة السخف ويحزن خلفاء الحقيقة عن ذاك المناظر الى ذلك الحد لكنه مع ذلك يشاهد أن بعض غير المتناظرين ينتصر لرأى مناظره وان كان محايداً . هذا في ذاته من غير شك لا يكفي لترجيح رأى على رأى ولكنه يكفي أو ينبغي أن يكفي لتنبية المتشبه برأيه الى أن وجهة نظر زميله قد تستحق شيئاً من العناية والاعتبار فيتريث قبل اتهام آراء الغير لأنها قد تكون عين الصواب وأنه يحسن به لذلك أن يحاول رؤيتها من وجهة نظر صاحبها وان التفاهم قد يوصل الى الحقيقة . لكن هذا التفاهم اللازم لا يبلغ

ما يرجوه له طلاب الحق ما لم يتح للجميع أعظم فرصة لأظهار آرائهم
باشكالها وأوضاعها المختلفة

تستخرج الحقائق العامة إما بالتجربة والدليل الحسى وإما بالاستنتاج
من مقدمات مفروض أنها صحيحة . وقد بينا أنه ليس من الممكن الجزم
بصحة المقدمات فى المسائل الاجتماعية النظرية لأن النفوس البشرية
هى عواملها الهامة وهذه النفوس لا تستقر على حال ولا يمكن ادراك
كنها حق الادراك ولا تبين مقدار ما تتأثر به من المؤثرات المختلفة .
فاذا أضفنا الى ذلك العلاقات الاجتماعية والسياسية والأوساط والظروف
وكثيراً من ضروب التأثير المختلفة كانت كل العوامل التى تدخل حسابنا
غير ثابتة ولا خاضعة لقانون ثابت . ولو سامنا جدلاً بأنه فى ظرف خاص
وفى زمن معين أمكن استخلاص حقائق جعلناها مقدمات صحيحة فإنها
قد تصبح بعد زمن غير صحيحة لاختلاف الظروف والمؤثرات . هذه
حقيقة يجب أن يدركها كل من يبحث فى المسائل الاجتماعية والسياسية
وإغفالها يجر الى نتائج غير صحيحة فى كثير من الأحوال ولكن يتشبث
بها صاحبها لأن المنطق الصحيح أوصله اليها . على أن هذا القول ادعاء
لا أساس له فان الجزم بصحة المقدمات غير ممكن فى المسائل الاجتماعية
ويغلب أن تكون النتيجة باطلة اذا اعتمدت على مقدمات فاسدة

وأبلغ ما يحضرنى الآن الصورة التى أورد بها « الأربعة »^(١)

(١) أربعة من أعضاء الوفد المصرى قبل انقسامه قدموا من أوروبا

مشروع ملئر فقد صاغوه فى عبارات لا يسمع من يقرؤها الا استنتاج النتيجة التى مالت اليها غالبية الأمة فى بداية الأمر وترتب عليها الدفاع عن المشروع حتى من أكبر الرؤوس المفكرة، لكن حسن الحظ ساق من طعن فى صحة ايراد « الأربعة » للمشروع على أصله فصحيح المقدمات وترتب على ذلك تصحيح النتيجة فتحول رأى العام عن موقفه الأول ووضعت تحفظات غيرت من جوهر المشروع وانتهى الأمر حينذاك بقطع المفاوضات . فلو أن المعارضة لم تظهر وتصحح ما وضع من المقدمات لتغير وجه المسألة المصرية ولكسب الانجليز المعركة بأسهل الوسائل . اذن صحة المقدمات لا تضمن لأكبر حد إلا اذا تقررت حرية الجهر بالرأى لأوسع مدى . وليس خطر فساد المقدمات قاصراً على المسائل الاجتماعية ولكنه يصدق كذلك على الأبحاث العلمية البحتة . روى أن نظرية الاحتراق كانت تبنى حتى أواخر القرن الثامن عشر على خروج جسم أسموه « فلوجستون » أو مادة النار من الجسم المحترق وقال بذلك علماء الكيمياء فى ألمانيا خاصة زمناً طويلاً . لكن باحثاً مستقلاً لم يقنعه مذهب القوم فى التعليل اذ دلت مشاهداته على أن وزن الجسم الذى يحترق فى حيز محصور يزداد فى الوزن ولو كان الاحتراق نتيجة خروج مادة من الجسم المحترق لما زاد الوزن بل نقص . غير أن أصحاب نظرية الفلوجستون أجابوا على ذلك الاعتراض الوجيه بزعم غاية فى السخف اذ قرروا أن الفلوجستون ذو وزن سالب ومعنى ذلك أن المادة تساوى مادة ناقصاً شيئاً آخر أو أن الجاذبية تعنى الدفع وهو ما لا يقول به عقل سليم .

والواقع أن ذلك التعليل الغريب كان الضربة القاضية على نظرية الفلوجستون التي سادت العالم الكيمائي زمنًا طويلاً . فلما تلاشت النظرية الفاسدة وأفسحت المجال لغيرها اكتشف العالم الكيمائي « بريستلي » الأكسوجين سنة ١٧٧٤ فسهل بذلك على « لافوازييه » تفسير نظرية الاحتراق التفسير الذي يأخذ به علماء الكيمياء الى وقتنا هذا

جئنا بهذه النبذة التاريخية لنقرر أن ما قد يبدو صحيحاً اليوم لأنه مبني على مقدمات معتبرة صحيحة الآن لا يبعد أن يظهر فساد بعد حين لظهور فساد ما بني عليه من المقدمات . وإذا كان هذا صحيحاً في المسائل العامة وعواملها كما نعم قابلة للتحديد الدقيق فليس من الحكمة في شيء أن نتق ثقة لأحد لها فيما نبني عليه نتائجنا من المقدمات في المسائل الاجتماعية والسياسية . فمن الشطط إذن مصادرة آراء الغير لمجرد أنها لا تنفق مع الرأي المقرر أو مع رأي من يصادرها فقد يكون هو المخطئ ويكون ما يحاربه عين الصواب . ومن المصلحة العامة إفساح المجال لظهور جميع الآراء فإن البحث الحر الصريح والنقد العلني للنزيه والمقارنة والمناظرة والمذاكرة هي الوسائل المعقولة لظهور الحقيقة . ولا ريب في أن المصلحة في القرب من الحقيقة جهد الطاقة

وإذا رجعنا الى التاريخ العام وجدنا الوقائع تتزاحم على تأييد وجهة نظرنا . نحن المؤمنون نؤمن بما جاء بالكتب المقدسة عن الأنبياء والرسل وغير المؤمنين لا ينكرون عليهم كونهم خلاصة البشرية في العصور التي ظهروا فيها . ويعلم الجميع أنه ما من نبي دعا الناس الى اتباع سبيل الرشاد

الا عورض ورعى بالخروج على جماعته وكثير منهم أذى وقليل منهم عاش ليرى ثمرات تعاليمه وجهوده . والذي نفتقده أن أولئك الأنبياء كانوا دائماً على الحق فيما يدعون اليه وكان خصومهم على الباطل . فهل لنا أن نتعظ ؟ فإذا انتقلنا من الأنبياء والرسل الى الفلاسفة والعلماء وهم أخرى بالقياس رأينا ما يؤيد نظريتنا . ولا نطن أحداً ممن ألم بشيء من الفلسفة اليونانية يجهل قصة سقراط الحكيم اليوناني الذي كان عائشاً من نحو ألفي عام . عاش سقراط ببلاد اليونان وكانت اذ ذاك صاحبة الزعامة العامة وحاملة لواء العرفان — عاش يدعو قومه الى ما يراه حقاً وحمل بطبيعة الحال على كثير من النظم والافكار التي كانت قائمة وقتئذ فكان نصيبه أن اتهم بافساد أخلاق الشباب وحكم عليه بالاعدام . قضى على آراء سقراط لا بالبطلان فقط بل وبالضرر وتهديد الجماعة فصودرت أبشع مصادرة بالقضاء على حياته فماذا أظهرت الايام ؟ أظهرت أن سقراط على الحق في كثير مما ذهب اليه ووجد من يدعو الى تخليد ذكره ويعجب بحكمته ورأيه بعد ألفي عام من القضاء على حياته بحجة أن آراءه ضارة فاسدة . تذرعت السلطات العامة وقتئذ في بلاد اليونان بحماية الهيئة الاجتماعية ولكنها باسم تلك الحماية طعننت الحرية الشخصية في الصميم وقتلت نفساً بريئة وأطفأت نوراً كان العالم في حاجة اليه . نعم لا يمكن اطفاء نور الحق الى الأبد فقد عاشت آراء سقراط وتعاليمه من بعده عشرات المئات من السنين ووجدت من يمجدها حتى يومنا هذا . لكن لا بد أن تكون الانسانية قد خسرت كثيراً من جراء تلك المصادرة الشنيعة لأن الهيئة الاجتماعية التي تذرعت بحمايتها

السلطات العامة تضار بإيذاء الأفراد في حريتهم وبالحرمانهم لحرمانها ثمرة العقل البشرى الناضج زمنًا طويلاً . إن الطبيعة التي أنجبت سقراط لم تبطل بالعمى بل المشاهدة أنه لا يخلو جيل من حكماء . فليس اذن من سداد الرأي في شيء مصادرة الآراء الحديثة من غير مناقشة بدعوى حماية المجتمع

وإذا لم يكن لفرد من الأفراد أو لجماعة من الجماعات الحجز على آراء مخالفهم فليس للسلطات العامة ذاك اذ لا يحق لها التدخل في شئون الفرد بانتقاص شيء من « حقوق الانسان » المقدسة الا بالقدر اللازم لدفع الأذى عن الجماعة أو توفير مصلحة لا غنى عنها . فهل مصادرة الآراء قبل مناقشتها مما يساعد على النهوض ويعود على الهيئة الاجتماعية بالنفع ويدفع عنها الأذى ؟ كلا . لا ننازع في أن المصلحة العامة تقتضى بسيادة الآراء السديدة في كل جماعة وتلاشى الآراء الفاسدة أو السقيمة والطريق المأمون ان لم يكن الوحيد لبلوغ هذه الغاية هو تقرير مبدأ حرية الرأي قولاً وعملاً لا بعد ما تحتمله الحياة الاجتماعية . يجب أن يدرك كل انسان أن السلطات العامة يتكون ممثلوها من أفراد ما هم الا مجموعة منا مواهبها ونفوسها بشرية وهى مثلنا تخطئ وتصيب وتميل مع الهوى ومن أجل ذلك لا يسوغ لها أن تدعى العصمة فتصادر آراء الافراد دون مناقشة

وخلاصة رأينا في هذه النقطة أن الوصول الى الحقيقة في محاولة تقرير المسائل الاجتماعية وحلها أمر يتعلق بعوامل متعددة غير ثابتة بل كثيراً ما تكون معدومة لدى الحكم وإذا وجدت فلن تكون خاضعة

خضوعاً تاماً لقانون ثابت ، وأنه لطبيعتها هذه لا يمكن اعتبارها مقياساً دقيقاً لصحة أو خطأ الآراء في الشؤون الاجتماعية والسياسية وانا لذلك يجب أن نفسح المجال لظهور كل رأى فى ميدان المناقشة والمناظرة حتى تتاح لنا أكبر فرصة للموازنة والمقارنة بين الآراء المختلفة واستبانة أقربها الى الحقيقة التى يجب أن ينشدها الجميع ، وأن مصادرة الآراء من غير مناقشتها لا تتعارض مع حقوق الانسان الطبيعية فقط ولكنها تتعارض مع الصالح العام لأنها تبعدنا عن الحق باقصائنا عن أقرب السبل للوصول اليه

قلنا أن الحكم على رأى بالفساد والبطلان فيما يتعلق بالشؤون الاجتماعية والسياسية يستلزم البحث فى ماهية الفساد من الوجهة الاجتماعية وفى ماهية الضرر ومداه . وقد حاولنا بسط الشرط الأول فلنحاول الآن بسط الشرط الثانى من الفكرة . قالوا ان الغرض من قيام الجماعات السياسية (الحكومات) انما هو المحافظة على حقوق الانسان الطبيعية الأبدية وهى الحرية والملكية والأمن ونضيف الى هذا أن خير قاعدة يسير عليها الأفراد فى وحدة سياسية معينة هى أن يضعوا نصب أعينهم انهاض وترقية الجماعة باعتبار أنها أقرب وسيلة لانهاض وترقية الافراد . تقدم القول بأن الأناية المجردة قصيرة النظر وأنها لا تصلح أساساً لبناء العالم الاجتماعى . بدهى أنا لا نقول باهمال الذات ولا نقصد الى اتهام الفرد لقواه والاقلال من شأن نفسه وعدم الركون اليها . ليس اهمال ذواتنا بالكلية أمراً مستطاعاً ولو كان كذلك فان يكون فى الصالح العام لا لأن

الفرد عاش قبل الجماعة فإن الفرد خلق وخلقته معه روح الاجتماع ولكن لأن الجماعة تكون أقدر على الكفاح في الحياة إذا كان أفرادها أقوى جسمًا وعقلًا وخلقًا . لكنني أذهب الى أن بقاء الجماعة قوية نامية أقرب الى تحقيق هذا من الاغراق في الانانية المجردة وتوجيه الجهود كلها لارضاء الرغبات الفردية المؤقتة وإهمال الصالح العام الأبدى

هذا كلام قد يكون بادي التناقض فانضرب الأمثال ليظهر المقصود . لنفرض أن صاحبي مزرعة اتصف احدهما بالانانية المجردة أى بالتغالى في حب نفسه فحصر همه في استبقاء أكبر نصيب من المنفعة لنفسه وبنية وحرص الحرص كله على الاستمتاع بأوفر نصيب من اللذة والرفاهية واشباع رغباته من طعام ولباس وزينة وأبهة وادخار لأبنائه وأحفاده من غير مراعاة لحال الزراع الصحية والاقتصادية . واتصف ثانيهما باستشعار العدل الاجتماعى فوضع نصب عينيه أن يعيش هو وزراعه فيحصل على طعامه وكسائه وحاجاته وحاجات ذويه ولذاته ولذاتهم ويدخر ، كل ذلك واضعاً أمامه جعل الزراع فى أحسن حالة تستطاع للعمل والرضا فإذا تكون النتيجة ؟ قد يزيد كسب الأول السنة أو السنتين أو أكثر وقد يستمتع زمنا ما بأشباع رغباته لأقصى حد غير أن إرهاق الزراع ينتهى حتما بقلّة القوة العاملة اما مباشرة نتيجة لضعفهم أو برحيلهم عنه وإما من طريق غير مباشر نتيجة لعدم إخلاصهم فى العمل وفقدان الروح المعنوية ولن يكون من وراء ذلك سوى قلة مورد كسب صاحبنا الأنانى المفرط فى حب ذاته ويتبع ذلك عجزه لخدم ما عن ارضاء رغباته

الوقتية من أى نوع : أما حال الثانى فلا بد أن تكون على النقيض فهو باستشعار العدل الاجتماعى يرى من المصلحة أن يعيش هو وزراعة وإن التعاون فى صالح الجميع . فهو لذلك يأبى إلا أن ينالوا النصيب العادل جزاء مجهودهم فتراهم يساعدهم من هلك ما شئته مثلاً ويعالج من مرض ويأخذ بيد من أصيب بعجز وقتى ويؤثر البذل فى ذلك السبيل على ابتياع سيارة نفخة أو احياء ليلة تسلية وهو وطرب . أما نتيجة ذلك فلا بد أن تكون زيادة فى قوة الزراع المادية والمعنوية يتبعها زيادة فى الانتاج تمكن صاحب المزرعة من اشباع رغباته الذاتية

هذان مثالان متطرقان لبيان أن انعاش المجموع خير وسيلة لانعاش الفرد قصدت من ايرادهما الى تجسيم الغرض الذى أرمى اليه وجردت مضربى المثل عمداً من العوامل الكثيرة المختلفة التى تؤثر فى حياتنا الاجتماعية المعتادة فى المدن الكبيرة والبيئات الصناعية والمعاملات التجارية ليرى القراء بسهولة ما نرمى الى تقريره . ويرى المتأمل أن بين هذين الطرفين تستقر الحقيقة التى لا سبيل الى نقضها . والنتيجة لا تتغير فى الجوهر وإن اختلفت فى الصورة واختلفت آثارها من حيث المقدار إن الطبيعة نفسها تضرب الأمثال بأن بقاء النوع سواء كان ذلك فى أحط أنواع الحيوان أو كان فى أرقاها متوقف على نوع من التضحية من جانب الفرد : تنكأ بعض الأنواع الحيوانية بالانقسام ولولا هذا الانقسام لتلاشى النوع وتلاشى الفرد بالضرورة لكن فناء الفرد فى حياة المجموع حياة للفرد والمجموع معاً . والانسان وهو أرقى ما نعرف

من أنواع الحيوان مسوق الى حفظ النوع بالتلقيح وهذه العملية مع طرق التغذية الطبيعية ليست سوى انفصال مادي أو فناء جزئى من الآباء والأمهات لتكوين الأولاد . نعم قد يكون ذلك الانفصال المادى غير ارادى كما قد يكون ارادياً ولكن النتيجة على كل حال لا تتغير فلا بد من تضحية من الذات لخدمة ما . على أن هذه التضحية تتجلى أكثر تجلٍ فى الحرمان الذى يرتضيه الوالدان طائعين مختارين فى سبيل توفير حاجات الابناء تملى علينا الطبيعة أن فى تلاشى النوع تلاشياً للفرد ولكننا كثيراً ما نضل السبيل فيخفى علينا السر الالهى ونستسلم لتصورات لا نجد ما تركز عليه خارج مخيلاتنا

لنفرض حال جماعة ساد فيها حب الذات والاثرة فحصر كل عضو من أعضائها قواه الفردية فى إدراك رغباته الفردية المؤقتة دون نظر لأبعد من هذا ودون مراعاة صالح الجماعة . هذه حال تقضى بأن يكون هناك تطاحن مستمر يفوز فيه الأقوى بالضرورة ولكن أى فوز ذاك ؟ لن تكون النتيجة فى صالح الجماعة وهى لذلك لن تكون فى صالح الفرد اذ لا بد أن تضيق سدى بعض قوى الغالب والمغلوب كان فى توفيرها زيادة للإنتاج مؤكدة . هذا الى أن الاستعداد للكفاح الفردى والقلق وعدم الطمأنينة تستنفد هى الاخرى جانباً آخر من تلك القوى فتخسر الجماعة . ولما كان لكل جماعة عدو من الخارج يتربص لينقض عليها لينمو على حسابها ولما كان لا بد أن يصرف المجموع المتطاحن كثيراً من قواه فى ذلك التنازع الفردى كان الباقي غير كاف لرد اعتداء المغيرين

فيصير أفرادهم جميعاً عبيداً لأولئك المغيرين وتصير أموال ومطامع قلوبهم وضعيفهم (تلك الاموال والاطماع التي اقتتلوا عليها فيما بينهم) متساعاً للفتاحين وتحت تصرفهم . نرى بجلاء من هذه الفروض التي يعززها الواقع كيف أن الاغراق في الانانية يهزم الانانية نفسها ويسوق الى دمار الجماعة ويجعل الافراد أعجز عن تحقيق رغباتهم المؤقتة. لنتصور كذلك مصير جماعة تفشت الانانية بين سكانها فصاروا جميعاً بما فيهم الجند يحرصون على الذات تاركين الصالح العام ظهرياً فإذا يكون حال أمة يرى كل جندي فيها الفرار من الصفوف لينجو بحياته ؟ ان الاستبسال في الدفاع والنضال ليس الا مظهراً سامياً من مظاهر انكار الذات في سبيل المصلحة العامة فإذا انقلبت ميزة الجندية هذه الى احساس بان الفوز بالحياة وتوفير الذات هما خير سياسة فلا مرأى في أن جماعة تفشى فيها هذا الخلق تصبح طعمة لجماعة أخرى ساد بين أفرادها خلق انكار الذات فجعلوا من ذواتهم تروساً يقون بها الجماعة التي ينتمون اليها شر الفتح الاجنبى . لن يكون الغالبون مهما كان حظهم من المدنية عظيماً الا حرباً على البلاد المغلوبة على أمرها فويل للمغلوب . ولن يكون المغلوبون سوى عبيد للغالبين يسخرهم هؤلاء في مصالحهم ويستبيحون دماءهم وأعراضهم ويضجون بمصالحهم اذا تعارضت المصالح . وما حكم الارهاب الذي شهدناه في هذه السنين في مصر وسوريا والهند والمانيا الا دليلاً لا ينقض على صحة ما أوردناه

ولسنا نرتاب في أن شر ما ابتلى به الشرق أنانية حكامه وقادته أنانية دعوتهم الى تسخير كل شئ في إشباع رغباتهم مضحين بمصلحة

الجماعة فكانت النتيجة اللازمة ضعف الفرد وهو منبع قوة الجماعة فضعفت الجماعة تبعاً لذلك وعاد ذلك الضعف على القادة والحكام بالخسران المبین ، وهكذا تقتل الانانية نفسها

شبهه هربرت سبنسر الفرد والجماعة بأجسام متصل بعضها ببعض لكل منها حرارة ذاتية وقال أن حرارة المجموع تتوقف على كل جسم من الحرارة الذاتية فإذا فقد الجسم حرارته هذه فقد المجموع الحرارة . ثم خرج من هذا التشبيه على أن الانانية يجب أن تسود لأنها مصدر القوة . ونحن إذا سامنا معه جدلاً بصحة التشبيه والقياس فلن نسام بالنتيجة التي وصل إليها . ان اتصال الأجسام بعضها ببعض يمد الجسم الذي قد تنقطع حرارته الذاتية لأمر ما من حرارة المجموع بما يحفظ به كيانه حتى تعود إليه حرارته . كذلك إذا أخذ المجموع البشرى بيد الفرد العاجز حيناً فإنه يحفظ بذلك حياة ذلك الفرد حتى يسترد قواه ويستطيع العمل وحينئذ يتقاضى منه ما أعاره إياه . فالإشارة لا الاثرة يجب أن يكون الخلق السائد في كل جماعة لتعيش وتنهض وترقى

لنعد الآن الى متابعة بحثنا بعد أن أبنا مزية الاشارة لنقول ان البحث في هل هذا الرأي أو العمل ضار أو ذاك نافع يجب أن يتناول الاثر الواقع على الجماعة لا على الفرد . قد يكون ابداء الرأي مفيداً لصاحبه من حيث هو طريق لاستمتاع الفرد بنوع من اللذة ولكن هذا الابداء قد يؤذى احساس الغير أو يحط من اعتباره أو يمس الجماعة في شخص الدولة فالجهر بمثل هذا الرأي مفيد من وجوه ضار من وجوه أخرى . .

مفيد لأنه يتمتع صاحبه بلذة ابتدائه ويتمى فيه قوة التفكير والابتكار وضار لأنه يحدث عند غيره ألمًا لسبب ما فيل من المصلحة العامة الحبر على هذا الرأى أو تركه يظهر؟

المسألة كما ترى نسبية يتوقف الحكم فيها على الموازنة بين مقدار النفع ومدى الضرر . فإذا كان الاول أكثر من الثانى كان حقا أن يترك الرأى حراً يظهر وينتشر وإذا كان العكس كانت المصلحة فى مقاومته . وإذا قلنا المصلحة فإنما نعى المصلحة العامة لا مصلحة الافراد مهما سميت مراكم . لكن للظروف حساب لا يجوز اغفاله . فإذا كانت الجماعة فى حالة حرب أو ما فى حكمها مما يجعل حياتها كوحدة مهددة بالخطر كان من الحكمة جعل الغرض الاول تأمين هذه الحياة بكل وسيلة وكان تحميل الافراد كل تضحية فى هذا السبيل أمراً له مبرره . ذلك لأن الحرية الشخصية والملكية الشخصية والأمن الشخصى تتوقف على بقاء الوحدة سائمة فإذا ضحيت حيناً فى سبيل الجماعة لم تكن التضحية زائدة عن اللازم . وإذا تقرر هذا فلا نرى من المغالاة القول بأن الآراء التى تهدد قوة الدفاع القومى والوجود القومى السليم تعتبر ضارة ، وعلى الجماعة فى شخص الدولة مقاومتها بل ومصادرتها فى الظروف الاستثنائية . وما يقال عن الآراء يقال كذلك عن الأفعال . على أن هذه كما قلنا حال غير اعتيادية فلا يصح الاستناد إليها لدى تقرير المسائل العامة . ومن رأينا أن إطلاق حرية الآراء بأوسع ما تحتمله حياة الاجتماع أو الحياة الانسانية فى الاحوال الاعتيادية من مصلحة الجماعة وأن المبالغة فى الحبر فى الاحوال الغير

الاستثنائية صار بها . ومن المشاهدات العادية أن محاولة خنق الرأى قبل ظهوره تزيد صاحبه استمساكا وتشبثا به اعتقاداً منه بصحته ان كان مخلصاً واسترسالاً في العناد ان كان متعنّتا وهى فوق ذلك تولد في الجمهور فكرة مناصرته اذ الجمهور ميال الى اعتبار كل قيد اعتداء وكل مصادرة للرأى اضطهاداً وهو شديد العطف على من يظهرهم مضطهدين

روت احدى الجرائد اليومية ما ملخصه : ظهر فجأة ببعض مدن ايطاليا خطيب أقلق بال الحكومة وكانت متوترة الأعصاب أيام اشتداد الحركة الشيوعية . تسلط الخطيب لسبب ما على الجمهور في بعض المدن فأزعج الحكومة فراقبته وشدت في المراقبة عليه ، وكانت بومئذ تحسب حسابا للشيوعيين . لكن شغف الجمهور بالخطيب ازداد بنسبة هذه المراقبة وازداد معه خوف الحكومة وحذرهما ولم يكن يعلن الناس عن يوم يخطبهم فيه حتى يسبق مندوب البوليس الجميع الى المكان المعد ليرقب قول الخطيب وسلوك سامعيه . كل ذلك والحكومة تعمل له الف حساب وتبالغ في الحيلة والحذر . فاذا ما تعرض المندوب للخطيب سخط الجمهور وصاح وحمل الخطيب على الأعناق وهكذا عمات الساطات الحاكمة على اشغال نار الهياج بما ظنته مخففاً منه . درج الجمهور على اعتبار تصرفات الحكومة كلها مقيدة للحرية فلما منعت خطيبه الكلام ظن أن ما حرمه شيء جدير بالاهتمام فاهتم فسخط فهاج . قالت الجريدة والظاهر أن مندوب البوليس رأى بعين الفراسة أن الخطيب الموهوم أقل مما قدره أولو الشأن وأن لا ضرر من السماح له بقول ما يشتهي .

وأراد أن يجرب صدق فراسته فصمم على عدم اعتراضه وحضر الاجتماع ذات يوم ووقف مكتوف اليدين . بدأ خطيبنا كلامه بالجلال الحماسية المعتادة فصفق له الجمهور . ثم قذف نظام الحكم ببعض الجمل المهمة المعنى فلم يحرك المندوب ساكنا . فطمعن في رجال الحكومة صراحة ووالى الطعن حتى مله وفرغت جعبة سهامه فلم يظهر المندوب اكتر اثا . أخيراً صاح الخطيب وقذف من فيه القنبلة تلو الأخرى ولكنه لم يصب هدفاً لأنه لم يكن له غرض سوى استغواء الجماهير والحصول على الشهرة باستغلال قلق الحكومة في ظرف من الظروف الحرجة . لكن برود المندوب أطفأ نار حماسه المصطنعة فأخذ يلقي الكلام جزافاً وأخذ المندوب يتغافل عنه وظهر على سامعيه الفتور . هنالك اضطرب الخطيب وتلعثم وانكشفت حقيقة للناس فتولوا عنه ساخرين يشيعهم المندوب بابتساماته وخلا المكان إلا من الخطيب العظيم !!

هذه رواية لا أعلم ان كانت حقيقة أم خيالاً ولكنها على كل حال أبلغ تعبير عما أريد تقريره وهو أن الجمهور لميله الى نصره الضعفاء والمضطهدين قد يعطف على من تصدر آراؤهم لأنه لم يمكن من تبين فسادها فيعتبرهم ابطالا وقد يكونون أقل الناس استحقاقاً لعطفه وأبعدهم عن البطولة . أما ترك المجال الكافي لظهور الآراء في ثوبها الحقيقي وتعريضها ونقدها وبيان مواطن الضعف ومواطن النقص والضرر فيها فتساعد على إبرازها للناس كما هي لا كما يصورها للجمهور الخيال أو كما يتوهمها صاحبها تحت تأثير الجهل أو الغرور فيحكم عليها الجميع حكماً

بمبدأ عن الخيال . فمن الفرور اذن مصادرة الآراء فى الأحوال الاعتيادية ولو كانت فاسدة بغير اظهار عيوبها بعرضها على بساط البحث والمناظرة وافساح المجال لكل رأى وقول وعمل فى هذا السبيل .

ان وضع القيود التعسفية على المطبوعات وفرضها على حرية الاجتماع اعتداء صريح على حقوق الانسان والحكمة تقضى بترك كل من يخطب أو يكتب يفعل ذلك على مسؤوليته هو اذا ما أساء استعمال الحرية . أما تجاهل حقوق الانسان أو اهمالها واطراحها فقد كان فى كل زمان ومكان مصدر رزايا البشر وفساد الحكم ولهذا حق على كل من يهتم للصالح العام أن يدافع عن تلك الحقوق ويحميها من كل اعتداء ولهذا وضعت الحقوق فى كل الدساتير لتكون فى مأمن اذا انتشرت الحمى الحزبية أو الطائفية فى بلد من البلاد . ان تلك القيود من بقايا حكم الارهاب والظلم والقسوة والعجز وقد أظهرت التجارب العديدة القاسية وبخاصة فى السنين الأخيرة وفى جميع أنحاء العالم أن من العبث بل ومن الحق محاولة حكم الأمم الحية بالأرهاب . ذات التجارب على أن النتيجة الوحيدة للقسوة من جانب الهيئات الحاكمة هى تعاليم الناس كيف يقسون اذا ما غضبوا . واذا فهم الناس حقوقهم فانهم يدركون أن الغرض من كل قيد لا تملية المصاحبة العامة التى يرشد اليها المنطق الانسانى السليم انما هو اغتصاب حقوقهم . ولذا يعملون على التخلص منه وكلما اشتدت القيود اشتدت عزائمهم وقويت رغبتهم فى التخلص منها . والناس معذرون اذا ظنوا أن اتخاذ أى حكومة اجراءات تنافى أبسط مبادئ الحرية

والمساواة والعدالة تحد لمشاعرهم واعتداء على حقوقهم المقدسة . ومن الطبيعي أن يفكروا في هذا الاعتداء ويحاولوا دفعه بكل الوسائل . وإذا اعتدى على حقوق الانسان التي لم تعد بعد محل جدل ولم تقم الجماعة المعتدى عليها للدفاع عنها فليست تلك الجماعة ناضجة مدركة كل الادراك ماهية وأهمية هذه الحقوق وحينئذ كان حتما على قادة الرأي أن يبذلوا كل جهودهم لفهام الناس هذه الحقوق ليتمكن أن يحرصوا عليها ويدافعوا عنها . ومن الخطر أن يدعو الزعماء الى الثورة فانها تهلك الحرث والنسل لكن من الجهة الأخرى ينبغي أن يعمل المشرعون أكبر حساب لشعور الأمة وكرامتها بصفتها شعباً مهما كانت موجبات التشريع والظروف المحيطة بالحكومة ومهما كانت الدوافع التي تدفع الى العمل فان النجاح السياسي والاجتماعي لا يكون على خير ما يرجى الا اذا كانت الارادة الحاكمة بكافة مظاهرها معبرة عن ارادة الجماعة أصدق تعبير . وإذا ما ذكرت الارادة فانما أعنى بها تلك الارادة الحقة الدائمة ارادة المصلحة الحقة لا تلك الخواطر العارضة التي كثيراً ما تكون باملاء الجهل أو الحقد أو الأنانية أو الشهوة الحزبية أو الطائفية . من حسن التصرف اطراح حكم الارهاب والاسراف في القيود والتمييز فلم يعد جو العصر ملائماً للنظم التي تقوم على هذا الأساس . ومن المصاحبة العامة اتساع المجال لكل قول أو فعل أو عمل واتاحة فرص متساوية للجميع ما لم يكن من وراء ذلك ضرر على الجماعة محقق أو على الأقل كثير الاحتمال

وما هو مقياس الضرر في الحياة الاجتماعية ؟ يلذ لي أحياناً أن أغنى بصوت عال في منزلي ليلاً ويؤلم جاري المريض هذا الغناء لأنه أخرج ما يكون الى الهدوء . ويروقي أن أخطب الناس لأوضح مسألة أرى الواجب الوطني يدعو الى ايضاحها ويؤلم هذا الايضاح البعض الآخر لأسباب شخصية أو قومية أو سياسية أو أخلاقية لأن هذا الايضاح يجرح العواطف أو يمس بعض المقامات العالية أو يعرض علاقات دولية للفتور أو يكشف عن خبايا يجب أن تبقى مستورة . وتقييد أجور المساكن أو الاراضى الزراعية أو العمال فيرتاح بعض الناس ويسخط البعض الآخر . في كل هذه الأمثلة وفي كثير غيرها يحدث القول الواحد أو العمل الواحد الألم عند البعض والمادة عند البعض الآخر فهل نحارب القول أو العمل أو نشجعه أو نتركه وشأنه ؟ نرى أن يكون النفع العام أساساً لكل قيد . والنفع المطلق أى الذى يعم كل أفراد الجماعة لا يمكن تحقيقه بل كل ما يمكن هو تقليل الضرر قدر المستطاع وأقل ما يمكن من الضرر هو الحد الذى يتغلب عنده احساس اللذة على احساس الألم فى الجماعة نتيجة لقول أو فعل أو ترك . هذا هو مقياس الضرر وليس من سبيل الى تحقيقه سوى الإدراك والنقد . والنقد يقتضى حرية التنفيذ من جانب وحرية الدفاع من جانب آخر وهذا أو ذاك لا يتأتى الا فى ضوء المعرفة وجو الحرية الفسيح

قلنا ان الغرض من قيام الجماعات السياسية هو حماية الفرد لمساعدة الجنس على البقاء والنهوض وقلنا مع هربرت سبنسر أن طبيعة الانسان

الاجتماعية تنادى بأن خير وسيلة لتحقيق هذا الفرض هي ترقية الجماعة وحماية وجودها كوحدة مستقلة . ولهذا الفرض وحده ينبغي أن تقيد حرية الافراد اذا كان من عدم القيود ما يهدد تحقيقه . لكننا اذا بالنفنا في وضع القيود نعمل من حيث لا نشعر على اضعاف شخصية الفرد وامانة المطامع الذاتية وهذا وذاك يضعفان من قوة الابتكار والرغبة في العمل فيقل الانتاج المادى والفكرى وتضعف الجماعة بذلك وتندهور . اذن من الجوهرى أن تدقق الهيئات التشريعية في وضع القيود لكيلا يكون القانون وهو أهم وسائل ترقية الجماعات سدا يحول دون بلوغها الرقى المنشود . ان القانون كما نراه ارادة الدولة مصوغة بيد الهيئة التشريعية في قالب الامر والنهى . والمثل الأعلى للدولة هو أن تنحور الارادات الفردية وتنعدل وتمتد حتى تمتزج وتصير ارادة عامة عليا مصدراً للأمر والنهى : ولن يكون هذا الا اذا اشترك أكبر عدد ممكن في التعبير تعبيراً صادقاً عن هذه الارادات الجزئية ونقدها . ولن يتأتى هذا الا اذا كان نظام الحكم نيايياً وكان حق الانتخاب عاما ورفعت كل قيود النقد ووسائل التعبير عن الرأى . واذا ذكرت النقد فانما أعنى به النقد النزيه نقد الافراد في تصرفاتهم وآرائهم والحكومة وعمال السلطات العامة في أعمالهم والقوانين جميعها . ليس القانون شراً لا بد منه كما نعتيه بتنام ولكنه عامل من أهم عوامل البناء الاجتماعى ولن يكون معبرا عن ارادة أكبر عدد في الجماعة الا اذا اتسع للنقد وأتيحت له أكبر فرصة للتشكل بأقرب الأشكال الى روح الجماعة التى يطبق فيها تلك الروح الشعبية الديمقراطية

الحقة لا كما يستشعرها فريق من الناس

ونقد القوانين بما فيها القانون الاساسى أو الدستور نتيجة لازمة لحق الأمة فى وضع قوانينها ولحق كل فرد فى الجهر برأيه . وانما تجب الاشارة هنا الى أن هناك فرقا عظيما جدا بين نقد القانون وتحليله لأظهار عيوبه وبيان أوجه النقص فيه وايضاح ما يترتب على تطبيقه من سوء الأثر وبين عصيانه أو الدعوة الى هذا العصيان . فمن الخطر المحقق عصيان القوانين ولو كانت سخيصة أو جائرة لأن هذا العصيان يربى النفوس على مخالفة القانون صالحاً كان أو طالحاً عادلاً أو جائراً وهذا يسوق الى التفكك والفوضى أو يضيع كثيرا من الجهود فى العمل على احترامه كان من المصلحة المحققة أن توجه وجهات أخرى اذا كان القانون محترما مطاعا . لكننا من الجهة الاخرى نسيء الى أنفسنا ونخون الصالح العام اذا نحن تركنا القوانين الضارة أو الجائرة تعيش بيننا دون أن نعمل على الغائها أو أبدا لها بخير منها . فما لا سبيل الى الشك فيه أن سيادة القوانين الجائرة تमित المشاعر أحيانا وتهيج الاحقاد أحيانا أخرى فتصلح التربة لنمو الثورات بما يثار فى الجماعة من روح التذمر وبما يحرك فى النفوس من عدم الرضا وحصول الغبن . فاذا انتقدنا قانونا من القوانين فلنجرص الحرص كله على أن نضع نصب أعيننا هذه الحقائق . واذا كان هذا واجب النقد فان واجب المشرع يقضى بأن يدرك كل الادراك أن قوة القوانين ليست فى دقة صياغتها ولا فى صرامة تطبيقها ولا فى اللين والهوادة لدى التطبيق ولكنها فى التعبير عن أمانى الشعب وآماله ورغبته الحقة فى الوصول الى الحياة الانسانية الطيبة

وتعضيده لها عن اخلاص لأن الشعب هو كل شيء ولن تعمر القوانين طويلا اذا لم تستمد روحها من روحه وقوتها من اقراره لها وموافقته عليها

واذا كان القانون من أهم الأسس التي يبنى عليها هذا المجتمع فإن نشر وترقية التربية الاجتماعية تسهل عمل المشرع وتساعد الهيئات التنفيذية على تطبيق القانون . والغرض من التربية ليس تعليم المعارف والفنون فقط بل تنمية قوى الفرد الجسمية والعقلية والخلقية . والخلق القديم في حياتنا الاجتماعية يقتضى أن تكون نفسية الفرد مزيجا من الأثرة المعقولة والا يثار المعقول أو بعبارة أخرى يستلزم أن يكون هناك توازن بين الأنانية وانكار الذات في سبيل مصلحة الجماعة وقوتها وسلامتها . وعندنا أن كلا الأمرين متمم للآخر . فلن تتاح للفرد أكبر فرصة للتكون والنمو والرقى الذاتى الا اذا كان فى جماعة راقية موطد فيها الأمن سائد فيها الرخاء . ولن تكون الجماعة حائزة لهذه الصفات الا اذا كان قوامها أفراد أقوياء جسما وعقلا وخلقا ليكونوا أكفاء فى معترك الحياة الاجتماعية القائمة على بقاء الأصلح

وليس انكار الذات فى سبيل المصلحة العامة مطلوباً فى المسائل المادية فقط ولكنه مطلوب كذلك فى المسائل الفكرية . فمن مظاهره عدم الاصرار على رأى ظهر خطؤه مهما كانت منزلة صاحبه الاجتماعية ومن الأنانية الممقوتة البشعة استمسالك الفرد برأى تبين بطلانه مخافة أن يهبط به العدول عنه من سماء مجد رفعه اليه استمساكه به الى مستوى

الفرء العادى . من مظاهر البطولة بل من أبرز هذه المظاهر انكار الذات وهذا الانكار هنا فضيلة لا شك فيها . وما الاصرار على الباطل الا أنانية مجردة عمياء لأن سيادة رأى الباطل فى جماعة يضر بها كما يفيدها انتشار الآراء السديدة . وتضحية الصالح العام فى سبيل ارضاء شهوات فردية أو حزبية أو لا تقاء سقطات فردية أو حزبية أبشع مظاهر الانانية . وعندنا أن التربية الاجتماعية كفيلة بشفاء مرض الأنانية هذا الى حد كبير . ومن أيسر طرق التربية الاجتماعية تسهيل النقد النزيه وتشجيعه والعمل على تبادل الآراء بمنتهى الحرية . ان النقد النزيه يتعهد مرضى الأنانية والغرور بالجرعة بعد الجرعة فاذا لم يبرئهم يبرىء الجمهور من مرض الاتباع الأعمى بما يكشف من سوءات المصابين بهذا الداء العيىء فلا يعود يعجب بأهل المقدرة الكلامية أو بأهل الدهاء والرياء منهم ذلك الاعجاب الجاسى غير المبني على تقدير صحيح

ان الغرور مزيج من الجهل والانانية واحتقار الغير والمغالاة فى تقدير الذات وهو مصدر التعتت والاصرار على الباطل ولا يشجع عليه أكثر من التغاضى عنه وعدم نقد تصرفات صاحبه . روى كاتب فى احدى قصصه الممتعة أن عالما من القسس فى العصور القديمة شغف حباً براقصة فتانة فرأى انتشارها من حياة الاغواء الى الحياة الهادئة ونجح فى انتزاعها من حياة المدن الى دير من الاديرة . لكنها مرضت فاستبقاه حبه لها وعطفه عليها الى جانبها يؤنسها ويواسيها . بيد أن يد المنون لم تتركه يستمتع بذلك العطف وينعم بتلك المواساة طويلا واختطفت فتاته . جزع

القس لئلا يما جزع وهجر المسلم المدينى الى الصحراء وزاده النقشف
والانفراد تعمقاً فى البحث والنظر ولم يلبث أن اشتهر بزهد وعلامة
وفضله فقصده الزوار من كل صوب يغترفون من بحر علمه ويستفيدون
من حكيم قوله ورأيه . والظاهر أن اندفاع الناس هذا عكر عليه هدوه
فانسل الى قمة جبل طالباً التفرغ لتأملاته وأبحاثه . لكن الناس اكتشفوا
مكانه وصاروا يزورونه فى مواسمهم وأعيادهم يقدمون له الزاد والطعام
والشراب واتهمز بعض المسترزقة الفرصة فحمل بضاعته الى مكان الحج
وما هى الا بعض السنين حتى رأى القس الناسك سفح الجبل يستحيل
شبه مدينة وظن رغم علمه أنه مصدر الخير ولم يمض طویل حتى استحال
ذلك الظن عقيدة راسخة بأنه لذاته مصدر الخير . تغيرت لهجة الناسك
نخاطب من حوله خطاب الآلهة وقبل القرايين . وما زال الغرور يعظم
له من شأنه حتى توهم أنه يستطيع الهبوط الى سفح الجبل والرقى الى السماء
طاراً ، وكان بعض الناس استشعر منه ذلك وبدافع التملق أو الاخلاص
شجعه على اعتقاده . وكأنه أراد ذات يوم أن يهبط من عرشه الى حيث
يستوى مع عباده ليريههم قدرته وكان بعض المخلصين أو الخبيثاء أدركوا
ما يجول بخاطرهم فهللوا له فرك العالم الناسك بالامس ذراعيه وقد
صورهما الوهم جناحين ودفع نفسه الى الارض فوقع على أم رأسه ودق
عنقه وهكذا ذهب ضحية الغرور . حينئذ وحينئذ فقط أفق العباد
المأخوذون وعلموا أن ما ظنوه إلهاً أو قديساً ليس الا فرداً مثلهم بل
أقل منهم

هكذا يفعل الفرور لا في عالم الخيال والقصص بل في عالم الحقائق .
يسترسل المفرور اذا لم يذب به الناس الى خطئه فاذا ما سار زمناً في طريق
وصله الى مركز سام في قلوب الناس تعذر عليه الرجوع والتنحي عن هذا
المركز فيصير على الباطل ويدوس الحق وبذا يكون مصدراً للأذى والشر .
لكن النقد في حينه لا قبل فوات الفرصة يشفي من هذا المرض قبل أن
يزمن واذا كان نقد الافراد العاديين لازماً فنقد الحكام وقادة الرأي
والزعماء أولى وألزم لأن الجمهور يتبع هؤلاء بلا بحث ولا نظر فاذا
ما أخطأوا كان الخطر ناشئاً لا عن خطئهم كأفراد بل عما يترتب على متابعة
الجمهور لهم . والجمهور قلما يعقل وقلما يمشي الهويناء . واذا كانت هذه
مضار عدم النقد فهل تقييده قيوداً ثقيلة بتقييد حرية الرأي والجمهور
به الا جرماً ؟

وكما يكون تقييد الرأي آتياً عن طريق الهيئات الحاكمة في شكل
قانون أو أمر اداري الخ فانه يكون كذلك عن الجماعة ذاتها في صورة الرأي
العام . والرأي العام هذا قوة غير عاقلة ولكنها قوية شديدة الفعل تسير
أينما وجهها الزعماء . ولما كان القادة والزعماء من البشر يخطئون ويصيبون
كان من المصلحة نقدهم اذا ما أخطؤوا حتى لا يندفع الجمهور في الخطأ
فيتردى في الهاوية . لكن من الكياسة واللباقة أن يكون النقد في رفق
ولين بعيداً عن الشخصيات والا انعكست الآية وارتدت سهام النقد الى
مسددها وكان الناقد كناطح الصخرة

ان الاخلاص خير سياسة حتى في النقد . فاذا انتقدنا خصماً أو

صديقاً فلنحاول التجرد عن الهوى جهد طاقتنا ولنعلم أنه وإن كان يحق لنا بل ويجب علينا الحكم على آراء وأقوال وأفعال الغير فليس لنا أن نندفع وراء آرائنا فيما يتعلق بالمقاصد والنوايا فإن الحكم عليها ضرب من الحدس والتخمين وهو على كل حال يوغر الصدور ويخرج بالمنتقد عن حد الاعتدال أحياناً فيتولد الشقاق وتنمو الأحقاد ويتسع الخرق ويفوت الغرض من النقد

فنحن نرى أن إطلاق حرية الجهر بالرأى في كل أشكاله يساعد على ترقية التربية الاجتماعية بتنقية الآراء من الأغلاط والمغالطات وتمهيد الطريق لنمو المذاهب والعقائد والأفكار المختلفة وظهورها واجتماعها على ما يرقى الوسط الذي تظهر فيه وإذا ما ارتقت التربية الاجتماعية تغلب الاعتدال على الأثرة العمياء وسارت الجماعة الى الامام في ظل الفهم والعطف والاخاء والسلام. وإذا كانت حرية الخطابة والكتابة وتشجيع النقد النزيه أسهل وسائل التربية الاجتماعية فإن تأسيس معاهد التربية العامة والعناية بوضع البرامج وتطبيقها واختيار رجالها وتضامن المنزل والمدرسة والافراد والحكومة وجماعات البر وتعاونهم على النهوض بها تعمل على ارشاد الخطباء والكتاب والنقاد الى أقوم الطرق وتبعد بهم عن مزالق الهوى وزلات الجهل والطيش والغرور فلا يستحيل النقد خصاماً ولا يكون أساسه الانتقام والتشنى ولا تضيع المصلحة العامة قرباناً للشهوات والضغائن والاحقاد الشخصية والحزبية